ميلفن ك . وايتليذر

تلقى ميلفن ك . وايتليذر مراسل الشئون الخارجية درجة بكالوريوس العلوم من جامعة ولاية أوهايو عام ١٩٢٥ ، وفى الفترة ما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣١ درس فى « المدرسة الحرة للعلوم السياسية » فى باريس . وبعد ذلك حضر بعض المناهج التى درست فى جامعة برلين ، ثم خدم كعضو فى هيئات المخبرين الصحفيين فى هيئة يانجستاون للبرق ، وفى جريدة التايمز التى تصدر فى بيتسبرج ، والتايمز التى تصدر فى كليفلاند . وظل يراسل التايمز الباريسية عامى ١٩٢٧ و١٩٢٨ . وكان يكتب عموداً كل يوم للطبعة الباريسية من « شيكاغو تريبيون » عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ثم عمل مراسلاً أجنبيا لمكتب الصحافة المتحدة فى باريس عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٤ .

بعد ذلك ذهب إلى برلين للعمل فى مكتب الأسوشييتدبرس . وفى عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ أصبح مديراً لمكتب الأسوشييتدبرس فى روما . وفى عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ عمل مراسلاً حربيًّا على الجبهة الألمانية . والآن يعمل مستر وايتليذر كاتباً للشئون الخارجية لجريدة فيلادلفيا . وكانت مراسلاته الأجنبية قد غطت أيضاً لندن والجزائر وروما والقاهرة وموسكو . وظل معلقاً إذاعيًّا ومحاضراً منذ عام ١٩٤٠ .

(٤) الفيدرالى

بقلم : ميلفن لك . وايتليذر

تعد «مذكرات الفيدرالى» من الكتابات السياسية التى رفعت فوق ما تستحق من خلال تطورات متتابعة . لقد كتبت على سبيل الحملة الأدبية التى أثيرت خصيصاً لكى تمارس نفوذها من أجل تبنى الدستور الجديد للولايات المتحدة . وعلى هذا فإنه إذا كان الدستور قد رفض أو فشل فى أن يؤدى دوره – فإن قيمة هذه المذكرات اليوم لا تزيد على مجرد كونها مادة تاريخية يطلع عليها الخبراء فقط فى هذا المجال .

ولكن لم يكن هذا قدرها . إن «مذكرات الفيدرالى» مازالت بالحيوية التى كانت عليها عامى ١٧٨٧ و١٧٨٨ حين ظهرت لأول مرة ، وبالطبع فإنها تمارس حياتها تماماً مثل دستور الولايات المتحدة نفسه . وهى تعد من المراجع التى يشار إليها مراراً فى شرح الدستور ، بل إن هيئة القضاء الأعلى فى الولايات المتحدة تُشْهِد بها ، كما أنها دخلت مجال الأدب . إنه غالباً ما يستحيل على دارس الدستور أو المؤرخ أو الفيلسوف السياسى الذى يدرس السلوك الجماعى للإنسان أن يتجاهلها . وهذا يتعدى حدود الولايات المتحدة بالدرجة التى يؤثر بها نفسها عليها فى الداخل .

ومن وجهة نظر الأدب فإن للمذكرات عيوبها . والعجيب أنها عيوب قليلة ملحق بها تبرير الظروف التى كتبت فى ظلها والهدف منها : فهى مصابة بالتكرار فى بعض أجزائها ، كما أنها تحمل بصمات عدم الاتساق الفكرى . وهى طويلة ، وأكاديمية لدرجة تتعدى فهم القارئ العادى الذى كتبت من أجله أساساً . ولا يحتاج المرء لأن يدقق النظر لكى يجد تبريرات لهذه

العيوب . وهذه المذكرات لم يكتبها رجل واحد ، بل كتبها ثلاثة رجال بخلفيات متباينة ووجهات نظر مختلفة غالباً . وذلك على الرغم من أن التوقيع كان واحداً عليها جميعاً : بابليوس . ولم يكن أحد الثلاثة قد اطلع على مقالات الآخرين قبل أن تنشر . وغالباً ما كانت الصفحات الأخيرة من المخطوط يلقى بها إلى عامل المطبعة المنتظر مما جعل تحريرها يبدو بدائياً . وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك خمس وثمانون مقالة نشرت فى فترة تزيد على أشهر سبعة فى صحف مختلفة فى نيويورك لا يقل عددها عن أربع وهذه الإجراءات التلقائية المندفعة فى النشر توضح أن المؤلفين ظنوا أنهم بصدد إصدار نشرات أو نبذات دورية .

وفى ربيع عام ١٧٨٨ ظهر كتاب يحتوى على مجموعة جزئية من المذكرات بعنوان « الفيدرالى » فى حين كانت المسلسلة مستمرة فى النشر فى الصحف . ولعل أهم ثمرة لهذا الكتاب أن أكثر المؤلفين الثلاثة إنتاجاً كتب مقدمة لهذه الطبعة الأولى قدم فيها للقارئ تحذيراً مما يجب أن يتوقعه فيما يختص بالأسلوب ، قال :

« إن الظروف الخاصة التى كتبت فيها هذه المذكرات جعلت من غير الممكن عملياً تجنب إفساد مناهج التأليف الصحيحة وتكرار الأفكار مما لا يؤدى إلى إمتاع القارئ ذى النظرة النقدية المتفحصة .

وكان العيب الآخر (تكرار الأفكار) قد انغمسنا فيه عن قصد لكى نؤكد اتجاهات خاصة تشكل المادة التى ينهض عليها الإطار العام للمنطق والإقناع . وكان احترامنا للرأى العام – وليس تذوقنا المتحمس للأسلوب الأدبى فى الكتابة – قد فرض علينا هذا العيب الملاحظ » .

لكن من كان بابليوس هذا ؟ أو بالأحرى من كانوا بابليوس هؤلاء ؟

لم يكتب المؤلفون أسماءهم رسمياً حتى صدور الطبعة الأولى من « الفيدرالى » فى باريس عام ١٧٩٢ . عندئذ كشف النقاب عن أن بابليوس هذا كان ألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاى . وكلهم تركوا بصماتهم واضحة على التاريخ المبكر للولايات المتحدة . ولقد ترك الأمر للدارسين الأكاديميين حتى هذا القرن لكى يحسموا بالضبط مَنْ مِن الثلاثة كتب أياً من المذكرات ؟ واختلف الدارسون فى اختياراتهم : فإذا تقبلنا البحث المستفيض الذى قام به دوجلاس أدير فسنجد أن هاملتون كتب إحدى وخمسين مذكرة من المذكرات الخمس والثمانين ، كما أنه كان كاتب مقدمة الطبعة الأولى . وكتب ماديسون ستاً وعشرين منها فى حين أن جاى كتب خمساً ، أما المذكرات الثلاث الأخيرة فكانت جهداً مشتركاً بين هاملتون

وماديسون . وطالما أننا نعرف أن التعاون أو التداخل كان يسيراً جدًّا فى إخراج المذكرات إلى حيز الوجود – فليس من المدهش جدًّا أن نعلم أن الثلاثة قد قاموا بجهد مشترك فى الإطار العام . وعلى الرغم من أن المذكرات التى كتبت من خلال جهد مشترك لا تزيد على ثلاث من خمس وثمانين فإن هذا لا يحطم صورة الرجال الثلاثة وهم يعملون معاً ولكنّ كلاً على حدة مستقلاً بذاته .

كان الآباء المؤسسون للولايات المتحدة رجالاً أفذاذاً . فعندما كتبت مذكرات «الفيدرالى» لم يكن هاملتون قد تعدى الثلاثين ، فى حين كان ماديسون فى السادسة والثلاثين من عمره ، وجاى فى الثانية والأربعين . وقد ركز هاملتون وماديسون على الأقسام الخاصة بالشئون الداخلية من الدستور فى حين عالج جاى الشئون الخارجية . وكان للأخير خبرة دبلوماسية وصلة ودية بإنجلترا تفوق اهتمامه بالاستقلال ، لكنه اشترك مع بنجامين فرانكلين وجون آدامز فى مفاوضات معاهدة الاستقلال مع بريطانيا عام ١٧٨٣ ، وبعد ذلك خدم كوزير مفوض إلى إسبانيا طبقاً لبنود الاتحاد الكونفدرالى . وكان وزيراً للشئون الخارجية فى أثناء المؤتمر الدستورى فى فيلادلفيا .

كان هؤلاء الرجال يختلفون بطريقة مذهلة فيما بينهم : فكان هاملتون وجاى من المحامين الأفذاذ فى نيويورك ، فى حين كان ماديسون فيلسوفاً من فرجينيا ينتمى إلى عائلة أرستقراطية من العائلات العريقة التى عاشت على الزراعة ، وقد تلقى تعليمه فى برنستون . وكان جاى ينتمى إلى المجتمع المحافظ فى نيويورك ويتمتع بوضع اجتماعى مرموق لم يحصل عليه هاملتون إلا من خلال زواجه .

ولد هاملتون فى جزيرة نيفيس فى جزر الهند الغربية البريطانية فى ظل ظروف سيئة جعلته ابناً غير شرعى من الناحية الرسمية . وفى فترة مبكرة من حياته شد الرحال إلى الأرض الأم حيث استطاع أن يتلقى تعليمه فى كنجز كولدج – التى أصبحت جامعة كولومبيا الآن فى نيويورك – وأصبح بعدها محامياً . وعمل سكرتيراً خاصًّا للجنرال جورج واشنطن لمدة أربع سنوات فى أثناء الثورة ، كما قاد بعد ذلك كتيبة جنود فى يوركتاون . وبصفته أول وزير للخزانة فقد وضع السياسة المالية والاقتصادية التى تركت بصماتها على البلاد منذ ذلك الوقت . وقد اعتزل حياته السياسية الهجومية على أثر مبارزة له مع آرون بور ، وكان ماديسون – كما هو معروف بالطبع – قد أصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة وشغل المنصب فترتين من عام

١٨٠٩ إلى عام ١٨١٧ . وكان جاى أول مدع عام فى الولايات المتحدة – وعلى الرغم من الاختلاف البين بين هؤلاء الرجال فإنهم كانوا يشتركون فى خلفية عامة تتمثل فى قراءاتهم الشاملة فى الكلاسيكيات ؛ كما أن لهم باعاً طويلاً فى الفلسفة السياسية . فقد اطلعوا تماماً على شيشرون وهوبز ، وبلوتارك ولوك ، وجروتيوس وروسو .

ولم يكن الاتحاد الكونفدرالى ذو المستعمرات الثلاث عشرة والذى تكون بعد الاستقلال ، أى بعد استخلاصه من بريطانيا – قد قام بدور « الولايات المتحدة » إطلاقاً . فإنه طبقاً لبنود الاتحاد الكونفدرالى فإن كل ولاية حصلت على جزء يسير من السيادة ، ولم تكن الحكومة الفيدرالية ذات قوة كافية لتطبيق قوانينها وقراراتها ، بل إن الولايات المتحدة لم تكن تملك علاقات مضمونة مستقرة فيما بينها . وكان نظام الحصص فى التمويل قد وضع الأساس الفيدرالى فى صعوبات اقتصادية متلاحقة .

وبحكم أن هذه الولايات الثلاث عشرة كانت لتوها خارجة من الحرب – فإن قلقها كان واضحاً من التهديدات الخارجية ؛ لأن الحدود حولها كانت مازالت تحت السيطرة الأوربية ، لكن حتى هذه التهديدات – سواء كانت حقيقية أو غير ذلك – أصبحت أقل خطورة من الصراعات التافهة أو حتى المعارك الدموية فيما بينها .

كان هناك نزاع تجارى عنيف بين ماريلاند وفرجينيا . أما نيويورك ونيوهامبشاير وماساتشوستس فقد أريقت الدماء فيما بينها بسبب نزاعها حول فيرمونت ، فى حين قامت الحرب بين بنسلفانيا وكونيتيكت للصراع على وادى وايومنج . وكان الصراع للمطالبة بالأراضى التى تقع غربى الاتحاد الكونفدرالى مباشرة بمثابة مصدر دائم للاحتكاك بين نيويورك وكونيتيكت وماساتشوستس فى الشمال وبين جورجياوساوث كارولينا فى الجنوب . وكان هناك نزاع على الحدود بالنسبة لنيويورك وماساتشوستس وبنسلفانيا وقد بلغت هذه الظاهرة قمتها فى النزاعات التى قامت حتى بين الأقاليم داخل الولايات ذاتها .

وعلى نطاق أوسع شعرت الولايات الجنوبية بأن سلوك الولايات الشمالية قد تميز بالطغيان ، وهو الشعور الذى كان بمثابة الإرهاص للأحداث التى وقعت فى القرن التالى . وكانت هناك عروض جادة فى ماساتشوستس تطالبها بالانسحاب من الاتحاد ومعها كل نيوإنجلاند . فى حين أن ولاية الخليج كانت فى حيرة بين نيويورك وبنسلفانيا !

وواقع الأمر أن الحكومة الكونفدرالية كانت مثاراً للسخرية فى داخل البلاد فى حين

أصبحت نكتة مثيرة للضحك خارجها . ولقد أصبح من الواضح تماماً أن بنود الاتحاد الكونفدرالى كانت فى أمس الحاجة إلى التعديل إذا استمرت الولايات الثلاث عشرة داخله ، وأصيبت وفود ولايات عدة فى الكونجرس بالرعب مما أدى بها إلى إصدار قرار بعقد مؤتمر دستورى فى فيلادلفيا فى الرابع عشر من مايو عام ١٧٨٧ . ولم يكن القرار حاسماً ؛ لأنه لم يحدد طبيعة الموقف الفعلى ؛ فكان كل ما صرح به أن التجربة أثبتت أن بنود الاتحاد الكونفدرالى تعتورها بعض العيوب .

وكان على الولايات أن تقوم بتعيين مندوبيها فى المؤتمر ، وقد حدد لهم الكونجرس من خلال تعليمات صريحة ما يجب عليهم أن يفعلوه : كان عليهم أن يراجعوا بنود الاتحاد الكونفدرالى لجعلها «مناسبة للاحتياجات الملحة للحكومة وللحفاظ على الاتحاد» .

وكانت التعليمات تنص على مراجعة بنود الاتحاد الكونفدرالى وتعديلها : أى لا كتابة دستور جديد . وعلى الرغم من هذا فقد وصل المؤتمر إلى وثيقة جديدة تماماً كانت بمثابة خروجه الواضح على الصلاحيات التى خوله إياها الكونجرس .

ولقد حاول ماديسون تبرير هذا الخرق بقوله : إن الدستور احتفظ بكل المبادئ التى تنص عليها بنود الاتحاد الكونفدرالى ، وأضاف أن كل ما فعله المؤتمر هو إخراج هذه المبادئ إلى حيز التنفيذ ومنحها القوة الدافعة اللازمة لها . لكنه لم يكن قادراً على إقناع كثير من زملائه فى المؤتمر بالثقل الكبير للادعاءات التى أكدها . وكان الحظر على الخروج عن الإطار المرسوم بهدف التعديل فقط قد منع «أى تغيير لا يتفق عليه فى كونجرس الولايات المتحدة ، ولا تسمح به بعد ذلك تشريعات كل ولاية» .

ولم يستطع المندوبون فى المؤتمر أن يتبعوا هذه القاعدة ؛ لأنهم كانوا يعلمون جيدًا أنه لا وجود للتشريع الذى يقبل الدستور الذى وضعوه . وهكذا أوصوا الكونجرس بأن يقدم إنجازهم إلى مؤتمرات منتخبة خصيصاً من كل ولاية على أن يطبق فعلاً إذا اعتمدته تسع ولايات من الثلاث عشرة .

وعاد المندوبون إلى ولاياتهم للدفاع عن الاعتماد أو الوقوف ضده . وكان عبء هاملتون ثقيلاً ؛ فقد انقسم وفد نيويورك فى فيلادلفيا حول الدستور لدرجة أن بعض الأعضاء عادوا أدراجهم إلى بلادهم قبل إتمام الوثيقة . وأخذ هاملتون على عاتقه أن يوقع باسم نيويورك كلها .

وعند عودته انغمس على الفور فى الصراع من أجل الاعتماد . وبدأت الرسائل الموجهة «إلى شعب ولاية نيويورك» فى الظهور فى الحال فى صحافة مدينة نيويورك ممهورة بتوقيع «بابليوس» . كما ظهرت رسائل أخرى حول المعركة التى اشتعلت بين مؤيدى ومناهضى الاتحاد الفيدرالى . وكانت هناك مجموعات أطلقت إحداها على نفسها اصطلاح «أتباع قيصر» والثانية «أتباع كاتو» ، والثالثة «القراء المخلصون» ، لكن «بابليوس» كان أكثرها شعبية ربما لأنه كتب أكثر . ولعله من الغريب أن أسلوبه الذى كان أكاديميًّا وطويل النفس لم يمثل عقبة فى سبيل الوصول إلى قطاعات عريضة من الناس كما كان متوقعاً . فى إحدى الرسائل الممهورة من أحد سكان الريف الذين يبدو ذكاؤهم فوق المعدل الطبيعى كتب أوكتبت تقول :

«أما بالنسبة للمستر بابليوس فقد قرأت كثيراً جدًّا من رسائله ولم أستطع أن أدرك هدفه الحقيقى . إنه يبدو لى كما لو كان بسبيله لكتابة التاريخ . لذلك قررت أن أنتظر وأن أشترى أحد كتبه عندما تخرج إلى حيز الوجود» .

كان هذا الريفى وآخرون مثله عاجزين عن فهم هدف بابليوس الحقيقى . وعلى الرغم من ذلك كان تأثيره هائلاً بالاشتراك مع مندوبى مؤتمر نيويورك ومندوبى مؤتمر فرجينيا . وقد أمدت المذكرات الفيدراليين بتحليل منهجى للدستور . ومكنتهم من تدعيم المبادئ التى ينادون بها بأسلوب مقنع . وتألق هاملتون شخصيًّا فى حججه التى أعلنها فى مؤتمر نيويورك بحيث أصبح القوة الدافعة التى طبقت الدستور فى تلك الولاية فى حدود ضيقة جدًّا . وربما كان هذا من المفارقات لأنه على أية حال كان العمل الذى قام به بابليوس وهاملتون شخصيًّا – عندما اعتمدت نيويورك الدستور – غير ذى تأثير على الإطلاق على مصير الدستور . وكانت عشر ولايات من الثلاث عشرة قد اعتمدته بالفعل ، وطالما أن تسع ولايات فقط كانت كافية فإن الدستور أصبح نافذ المفعول .

لكن سعى العشاق لم يخب : فعلى الرغم من أنه لم يكن هدفهم إلا أن هاملتون وماديسون وجاى وجدوا لهم جمهوراً خلف حدود الولايات الأمريكية الثلاث عشرة بمسافات بعيدة . وكان للمذكرات تأثير فورى على أوربا وأمريكا اللاتينية عندما أتيحت لها بنشرها فى كتاب . بل إنه تليت فقرات منها فى مناظرات المجلس الفرنسى الدستورى فى حين أن الألمان الذين جاهدوا من أجل وحدة الولايات الألمانية فى نطاق الحرية – وجدوا فيها إلهاماً . وبذلك أصبحت «الفيدرالى» مرشداً للحرية والحكومة الدستورية .

وكان اهتمام الرجال الثلاثة منصبًّا على تبنى الدستور الجديد ، لذلك كان من الطبيعى أن يلقوا بثقلهم فوق ثغرات الضعف التى تعتور بنود الاتحاد الكونفدرالى ؛ لكى يظهروا قدرة القانون الأساسى الجديد المقترح على تقديم العلاج . وكان لكل رسالة فكرة أساس يستطيع القارئ إدراكها من العنوان مثل : « الأخطار الصادرة عن القوة والنفوذ الأجنبى » ؛ و « أخطار الصراع بين الولايات » ، و « الاتحاد كضمان ضد الصراع الداخلى والتمرد ضد السلطة » ؛ و « فائدة الاتحاد فيما يختص بالعلاقات التجارية ؛ والأسطول ، والدخل القومى ، والاقتصاد فى الإدارة الحكومية » ؛ و « القوى الضرورية للدفاع العام » ؛ و « الميليشيا وفرض الضرائب » ؛ و « انطباق الدستور الجديد على المبادئ الجمهورية ؛ » و « سلطات الحكومة الجديدة » ؛ و « فصل السلطات » وهكذا .

وكانت فوائد الاتحاد بمثابة الخط الفكرى الذى جرى فيها كلها . وفى تقديمهم للنقاط الجوهرية التى تنطبق على الظروف الراهنة ؛ فإن الكتّاب حشدوا جدلهم بالملاحظات الفلسفية التى طبقت على نطاق عالمى . فقد استعاروا النظريات وقاموا بتطبيقها عمليًّا . وكانت هناك ابتكارات مثيرة فى الدستور الجديد مثل الدولة الفيدرالية والنظام الرياسى وهيئة القضاء ومحكمة الاستئناف .

وفى مقدمةٍ كتبها أحد خبراء القانون الفرنسيين للطبعة التى صدرت فى باريس عام ١٩٠٢ قال : إن « الفيدرالى » عمل يشمل نظرية النظام الفيدرالى كما يشتمل على التطبيق العملى لها . وقد كتب ماكس بيلوف – أحد كبار المسئولين البريطانيين – يقول : إن المؤلفين كانوا مدركين تماماً للفرصة التى منحت لهم لبناء مجتمع سياسى جديد ، ولكى يثبتوا بالتجربة ما كان مجرد تأملات نظرية : بمعنى أن العقد الاجتماعى لم يكن مجرد خيال أنثروبولوجى قائم على افتراضات منطقية مجردة بل يعد الأساس العملى للاتحاد الأمريكى . أما توماس جيفرسون الذى كان يعمل وزيراً مفوضاً إلى فرنسا عندما كتبت المذكرات فقد كتب معلقاً على « الفيدرالى » بقوله : « إنها أحسن تعليق كتب عن أسس الحكومة حتى الآن » .

ولم يكن هاملتون وماديسون على اتفاق تام فيما يختص بهذه الأسس . فتلك كانت خاصية شاذة لتعاونها العجيب فيما بينهما ، فقد كان هاملتون وطنيًّا بالفعل أكثر منه فيدراليًّا ، ومع ذلك ساند بمنتهى الولاء القضية الفيدرالية بالأسلوب نفسه . كان يؤمن أن الدستور لم يمنح الحكومة الوطنية سلطة كافية بمعنى الكلمة . ومن ثم عندما أصبح أول وزير للخزانة فإنه عمل تلقائيا

لكى يحصل على السلطة التى يتطلبها هذا المنصب ، ووضع السوابق التى أصبحت فيما بعد جذور التقسيمات السياسية . أما فى الولايات المتحدة الحديثة فإن آراءه بخصوص السلطة الفيدرالية تسود هؤلاء الذين يساندون سلطات الولايات . وكانت الديمقراطية تعد عقيدة راديكالية فى عام ١٧٨٧ . بل إن هاملتون كان خائفاً منها إلى حد كبير . وقد أمضى المؤتمر الدستورى وقتاً غير قصير فى مناقشة «الطغيان والحماقة» الناتجة عن الديمقراطية . وكانت المشكلة تتمثل فى نظام حكومى يستطيع المحافظة على الحرية . إننا نتكلم اليوم بحرية عن الديمقراطيات ، لكن الديمقراطية لم تكن من حق الآباء المؤسسين ، لقد أقاموا حكومة نيابية ذات ضمانات ضد الديمقراطية .

ماذا كانت هذه الضمانات ؟ لقد شرحها هاملتون فى الرسالة التاسعة على أساس أنها فصل للسلطات ، ونظام للضوابط والتوازنات ، واستمرار القضاة فى ممارسة عملهم طوال حياتهم مادام سلوكهم حسناً ؟ وحكومة نيابية فيدرالية .

أما ماديسون فيشرح فى الرسالة الحادية والخمسين . بإسهاب أن الإصرار على الاحتفاظ بسلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية منفصلة بعضها عن بعض تماماً من شأنه أن يحافظ على الحرية ؛ لأن خطر أن يسود فرع على فرع آخر من هذه الفروع الثلاثة – قد تلاشى .

وكانت الحرية التى تكلم عنها كل من هاملتون وماديسون لا تعنى سوى الحرية الفردية بطريقة غير مباشرة ؛ لكن الحرية الفردية لم تكن كل شىء فى عقليهما ؛ لأنهما كانا يعملان من أجل الدستور . ولم يهتم القانون الأساس الجديد بإصلاح الفرد ، بل اهتم بإقامة بناء يمكن أن يحتوى الفرد بكل ثغرات ضعفه . لقد كانا يفكران فى الحرية السياسية . وكانت التجربة فى ظل الاحتلال قد فرضت نفسها بوضوح ، ولكن بعد البدء الفورى فى وضع الدستور موضع التنفيذ – ثبت أن غياب الضمانات الجوهرية بالنسبة للحرية الفردية كان عيباً خطيراً ، لذلك بادر ماديسون فى الكونجرس الأول الذى عقد فى نيويورك إلى العمل على تبنى ميثاق الشعب . وكانت النتيجة هى «وثيقة الحقوق» التى تضمنتها التعديلات العشرة الأولى فى الدستور .

اشتمل التعديل الأولى على ضمان عدم قيام الكونجرس بسن أى قانون من شأنه فرض دين معين أو منع ممارسته بحرية ، أوكبت حرية الكلام أو حرية الصحافة ، أو حق الشعب فى التجمهر السلمى ومطالبة الحكومة بإزالة أسباب التذمر . من هذه الصخرة الصماء انطلقت

التعديلات لكى تمنع التحرى والقبض على الأشخاص بدون سبب ، وتمنع أيضاً حرمانهم من حق الحياة أو الحرية أو الملكية بدون سند قانونى ، ثم انتهت بالتعديل العاشر الذى أعاد صياغة البناء الدستورى . ولقد قرر بصراحة أن « السلطات التى لم تُخوَّلْها الولايات المتحدة عن طريق الدستور والتى لم يحرمها فى الوقت نفسه على تلك الولايات – فإنها يمكن أن تمنح للولايات أو للشعب على حد سواء . » .

وقد عكس هذا التعديل إحساساً غير مريح بأن الوثيقة التى تم إعدادها فى فيلادلفيا لم تكن – على أية حال – محددة بما فيه الكفاية بحيث تحمى حقوق الولايات فى مواجهة الحكومة الفيدرالية . لكن ماديسون فى الرسالة الخامسة والأربعين لم يعبر عن أى شكوك له على الرغم من مساندته لحقوق الولايات كتب يقول :

إن سلطة الحكومة الفيدرالية . كانت محدودة ومقيدة فى حين أن سلطات الولايات كانت متعددة ودائمة وغير محددة . فقد كتب : إن السلطة التى احتفظت بها الولايات المتعددة « سوف تمتد ؛ لتشمل كل مجريات الأمور العادية وكل ما يتصل بحياة الناس وحرياتهم وممتلكاتهم ، وكذلك النظام الداخلى والإصلاح وازدهار الولاية » .

لكن على الرغم من رأى ماديسون هذا الذى عبر عنه فى « الفيدرالى » فإن الكونجرس الأول آمن بضرورة تحديد حقوق الولايات فى مواجهة سلطات الحكومة الفيدرالية التى نص عليها فى « وثيقة الحقوق » .

ويتفق المؤرخون بصفة عامة على أن الرسالة العاشرة التى كتبها ماديسون تبرز على ما عداها من الخمس والثمانين مذكرة ، لكنها جميعاً لا تتفق فى هذه القضية عندما يصل الأمر إلى حد الاعتقاد الجازم . قال عنها تشارلز . بيرد « إنها واحدة من أقوى الاتجاهات التى نهض عليها الأساس الاقتصادى للسياسة والتى لم يكتب مثلها حتى الآن . »

ويميل إدوارد ميد إيرل إلى الاعتقاد نفسه ، ويضيف أنها أيضاً من أقوى النماذج فى التفسير الاقتصادى للتاريخ . ويتحدى الآخرون هذا التفسير الاقتصادى ، فقد كان دوجلاس آدير – الذى سبق أن اقتطعنا جزءاً من كلامه – وكذلك بنجامين ف . رايت من نقاده : يقول آدير إن بيرد وضع الرسالة العاشرة فى ضوء المناخ السياسى لعام ١٩١٣ الذى كتب فيه ووجد فى كلمات ماديسون الدليل على نظرية بيرد نفسه الخاصة بمفهومه للصراع الطبقى . ويؤكد رايت أن العنصر العالمى فى « الفيدرالى » يتمثل فى إدراك المذكرات لأهمية الطبيعة البشرية فى السياسة ،

كما يتمثل أيضاً فى تحليلها النافذ الملحوظ لدوافع الناس فى المجتمع الحر وسلوكهم .

ما الذى قاله ماديسون بحيث يؤدى به فى النهاية إلى اعتباره من المؤمنين بالحتمية الاقتصادية ؟ كتب يقول :

« إن هؤلاء الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون يشكلون اهتمامات متباينة فى المجتمع : فهؤلاء الدائنون والمدينون ينطوون تحت تفرقة مشابهة ، إن المصالح الناتجة عن الأرض أو التجارة أو المال ومعها مصالح أخرى ذات قيمة أقل – كلها تنمو بالضرورة فى البلاد المتحضرة وتقسمها إلى طبقات مختلفة تتحرك بأحاسيس واتجاهات مختلفة . إن تنظيم هذه المصالح المتعددة والمتداخلة يشكل المهمة الرئيسية للتشريع الحديث ، ويحتوى روح التحزب والصراع فى المهام الضرورية والعادية التى تنهض بها الحكومة . »

فى هذا المقتطف يُعْمِلُ ماديسون مشرط الجراح فى التاريخ ، ويعرى الطبقات المختلفة ، وأيضاً الصراعات المتعددة التى تنشأ حتى بين أصحاب الممتلكات ، والتى يصعب وضعها تحت بند ثابت . وكما يقول ماديسون : فإن الصراعات يمكن أن تكون دينية أو حتى غير جادة وخيالية . وأضاف ماديسون قوله : إن هذه المصالح الكثيرة المتصارعة قد اكتسبت شرعيتها من خلال قطاع مختار من المواطنين ، وتكمن حكمة هذا القطاع « فى إدراكه للمصلحة الحقيقية للبلاد » كما أنه من المستبعد أن يضحى بها من أجل « اعتبارات وقتية أو ذاتية » .

حقًّا إن الذين قاموا بصياغة الدستور كانوا مهتمين أساساً بحماية حقوق الملكية ، لكن اهتمامهم انصب بالدرجة نفسها على قضايا أخرى أيضاً . يقول رايت : إن الدستور لم يحاول أن يسجن الطبيعة البشرية . لقد أقام حكومة من الممكن أن تعمل بكفاية من أجل خير الإنسان ، وتضع سلوكه فى اعتبارها . هذا هو ما شرحه ماديسون فى الرسالة العاشرة ، وهو الأساس الذى يجعلها تبرز عن باقى المذكرات وكان هذا التفسير الاقتصادى قد أصبح نظرية مقبولة فى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن ، لكنه صرف النظر عنه منذ ذلك الوقت من أجل آفاق أوسع .

ومن الواضح أن الاتحاد بكل ما يحمله من بركات ومنافع ، سواء كان الاتحاد للدفاع عن حدود البلاد أو ضد الانشقاق داخلها – كان بمثابة الخط الرئيسى الذى يجرى بطول « الفيدرالى » ففى الرسالة السادسة كتب هاملتون يقول : إن هدف الاتحاد كان من أجل الأمن « فى مواجهة أسلحة الدول الأجنبية وألاعيبها » . وللوقاية من « الانشقاقات بين الولايات

نفسها » . وللحماية من « الصراعات والاضطرابات المحلية » وكانت الولايات الثلاث عشرة كلها على ساحل الأطلنطى . وخلفها كانت قارة واسعة لم يستقر بها سوى سكان قلائل لم يكن لهم عليها أية سيطرة . ولكنهم كانوا يملكون مشروعات لتطبيقها عليها . وكان هناك هنود مازالوا على استعداد للقتال معهم . والأوربيون أنفسهم – البريطانيون والفرنسيون والإسبان – لم يكن قد هجروا خلق المتاعب سواء فوق الأرض أو فى البحر . ولم يكن الإنسان واثقاً من شىء . وهى الحالة التى انعقد الأمل على العمل المتحد القوى للتخلص منها . وكان الذين صاغوا الدستور قد قرروا محاولة تحقيق هذه الوحدة بوضع النظريات السياسية موضع التنفيذ . وبالاستفادة من تجارب الإغريق والرومان والنظم الملكية القائمة . لقد ابتكروا شكلاً جديداً للحكومة قام مؤلفو « الفيدرالى » بشرحه شرحاً وافياً سواء من الناحية العالمية أو من الناحية المحلية المحددة .

هكذا أصبحت مذكرات « الفيدرالى » فى مجال الأدب الإنجاز الأمريكى البارز الذى يبلور الحكومة الدستورية والنظرية الفيدرالية ؛ كما أصبحت مؤلفاً كلاسيكيًّا فى الفكر السياسى الغربى . وهذا الكتاب الكلاسيكى كتبته أقلام ثلاثة رجال على هيئة رسائل إلى صحف مدينة نيويورك . ومن خلال تعاون عرضى رقيق فيما بينهم . ومن أجل هدف سياسى محلى وفورى .

ملاحظة

« تأليف مذكرات الفيدرالى موضع الجدل » . مجلة « وليم مارى الفصلية » . المجلد الأول . السلسلة الثالثة (١٩٤٤) ص ص (٩٧ – ١٢٢) .